خطـــر

خطر عظيم حقا هذا الذى يتعرض له الموقف السياسى بين مصر وانجلترا فى هذه الأيام بفضل مسألة التبشير والمبشرين ، فقد أخذت هذه المسألة تخرج من وضعها الطبيعى إلى وضع آخر يدفعها إليه الانجليز بما لهم من مهارة وبراعة فى انتهاز الفرص واستغلال الظروف لتحقيق مآربهم وكسب مايريدون . قوم من الأجانب اعتدوا ولعلهم لايزالون يعتدون على المصريين فى أطفالهم وضعفائهم ، يصرفونهم عن دينهم ، سواء اكان هذا الدين هو الإسلام أم المسيحية الأرثوذكسية بالترغيب والترهيب ، وبالإغراء والإكراه ، فأنكر المصريون جميعا هذا الاعتداء ، وما زالوا ينكرونه ، وألح المصريون جميعا على الحكومة ومازالوا يلحون فى أن تسلك أقصر الطرق وأشدها ملاءمة للحق والعدل والكرامة والمنفعة إلى وقف هذا الاعتداء ، وأخذ السبيل عليه . واضطرت الحكومة أمام إلحاح الشعب وبأمر جلالة الملك إلى أن تأخذ بعض الأسباب لتحقيق مايطلب إليها وعجزت عن أن تأخذ ببعضها الآخر إلى الآن .

فالوضع الطبيعى لهذه المسألة أن تظل كما هى الآن . شعب يطالب بحماية حرية العقيدة وحكومة تعمل مااستطاعت لتحقيق بعض مايريد الشعب ، ولكن الانجليز أسرعوا فأخرجوا هذه المسألة من هذا الطور إلى طور آخر . وقال وزير خارجيتهم فى مجلس النواب منذ أسابيع إنه قد أذن للمندوب السامى بأن يتحدث إلى الحكومة المصرية فى مراقبة التبشير والمبشرين . ومعنى ذلك أنه أقام انجلترا مقام الكفيل بحقوق الأجانب المدافع عنها . وأبى على الحكومة المصرية أن تراقب المبشرين أو قل إلا بإذن من المبشرين .

وقد أنكرنا ذلك ولفتنا الحكومة إليه وانتظرنا أن تقول الحكومة فيه كلمة طويلة أو قصيرة ، قوية أو ضعيفة وأن تقف الحكومة منه موقفا حازما يحفظ على مصر حقها فى

كوكب الشرق فى ٢٢/ ٧/ ١٩٣٣

أن تحمى أهلها من الاعتداء الأجنبى ، لأن المصريين لايريدون إلا أن تحميهم حكومتهم من اعتداء الأجانب عليهم ، ولأن المصريين هم الذين يحتاجون إلى الحماية ، لأنهم معرضون لخطر الفتنة فى الدين ، بل واقعون فيه بالفعل ، ولكن الحكومة لم تقل شيئا ولم تصنع شيئا إلا ما كان من أمر الملاجىء والمعاهد الذى هو أمر اجتماعى خالص ، كان يجب ومايزال يجب أن تنهض به الحكومة سواء أوجد المبشرون أم لم يوجدوا ، سواء أوقع عدوان المبشرين أم لم يقع ، لأن من أول واجبات الحكومة فى بلد كمصر أن تنفق من أموال الشعب لتؤوى اليتامى والضعفاء والفقراء والبائسين من أبناء الشعب ولتحميهم من الجوع والتشرد والحرمان .

لم ترد الحكومة إذن على أمر الملاجىء ، وعلى إبعاد مبشرة عن مصر ، ولم تقل الحكومة إذن شيئا فيما طلبنا إليها أن تقول فيه . أما الانجليز فقد قالوا وعملوا . قال وزير خارجيتهم ماقال فى مجلس النواب ، ونشط مدير الأمن العام الأورنى نشاطا غريبا فى حماية المبشرين .

ثم ها نحن أولاء نقرأ فصلا طويلا نشرته الديلى تلغراف لمكاتبها السياسى فيه تفصيل وشرح وتأكيد لما أجمله وزير الخارجية من أن الحكومة الانجليزية تريد أن تبدأ فى مفاوضات مع مصر ومع غيرها من الدول التى تتصل بالمبشرين لتنظيم المراقبة التى يمكن أن تفرض على هؤلاء المبشرين

ومعنى هذا أن الحكومة الانجليزية تريد أن تقضى فى تحفظ من التحفظات التى علقت البت فيها على مفاوضات حرة بينها وبين مصر ، وهو التحفظ الذى يمس حماية الأجانب فى مصر . تريد انجلترا أن تقضى فى هذا التحفظ الآن منتهزة لفرصة التبشير هذه وأن تقضى فيه بما يلائم منفعتها هى ومطامعها هى ، وما يخالف منفعة المصريين وحقهم الواضح واستقلالهم الذى لاغبار عليه . تريد أن تقضى فى هذا التحفظ كما تحب وأن تأخذ الحكومة المصرية والدول الأجنبية بالموافقة على ماتحب هى . تريد أن تأخذ من الحكومة والدول الأجنبية اعترافا بحقها فى حماية الأجانب وتنظيما لهذا الحق . والذى يعلمه المصريون جميعا وتعلمه الوزارة القائمة ويعلمه ساسة الانجليز أن المفاوضات التى جرت بين مصر وانجلترا تناولت هذا التحفظ ، وأن مفاوضات الوفد المصرى التى جرت سنة ١٩٣٠ قد استخلصت لمصر هذا الحق واستخلصته فى صراحة قاطعة واضحة ، لاتحتمل شكا ولانزاعا ، فنصت مادة من مواد المشروع الذى تم الاتفاق عليه بأن على مصر وحدها حماية الأجانب . فهذه المسألة مفروغ منها ، إن وجهة النظر

المصرية فيها واضحة . وقد قبلها الانجليز وأقروها ولم تكن هى التى أفضت إلى قطع المفاوضات . فكل وزارة مصرية تفرط فى هذا الحق الطبيعى الذى لامعنى للاستقلال بدونه ، والذى اعترف لنا به الانجليز آثمة فى حق الوطن ، مهدرة لاستقلاله ، مضيعة لكرامته ، ممكنة للسلطان الأجنبى فيه .

وإذن فنحب أن نعلم ماذا تريد وزارتنا أن تعمل أو تقول حين يتحدث إليها الانجليز فى تنظيم هذه المراقبة التى يراد أن تفرض على المبشرين ؟ نحب أن نعلم ماذا تريد الحكومة أن تعمل أو تقول ؟ أو ماذا عملت الحكومة أو قالت إن كان الانجليز قد بدأوا معها بالفعل فى هذا الحديث ؟ نريد أن نتبين موقف الحكومة فى هذا ، فقد خرج الأمر عن أن يكون أمر جماعة من الأجانب يعتدون على المصريين الى ماهو أشد خطرا من هذا كله ، وأبعد أثرا فى حياتنا السياسية ، وهو المفاوضة فى جزء مقوم للاستقلال المصرى قد انتهت المفاوضة فيه ، وانتهت إلى مايحفظ على المصريين حقهم وكرامتهم واستقلالهم .

نريد ألا تؤثر وزارتنا الصمت وألا تلج فى السكوت فالأمر أشد خطرا من أن يقبل فيه الصمت أو السكوت . نريد أن تعلن الحكومة بحال من الأحوال عن حق مصر وحدها فى حماية الأجانب ، وفى إصدار ماتحتاج إليه حمايتهم أو حماية المصريين منهم بالقوانين . وكل صمت بعد اليوم من الوزارة حول هذا الموضوع مخيف مزعج ، مثير للريب والشكوك

فلتتكلم الوزارة وليتنبه الساسة ، فمن يدرى ؟ لعل من وراء هذه القصة المحزنة المؤلمة تدبيرا خفيا للمستعمرين ، يريدون أن يأخذوا به مصر على غرة ، وأن يستدرجوها به إلى حيث لاينبغى أن تستدرج . ومن يدرى ؟ لعل مالجت فيه الصحف الانجليزية من الإغراء والفتنة والتحريض عليها مالم يكن له مصدر إلا هذا النذير الخفى الخطر .

أما بعد فإن الموقف الذى ينبغى أن تقفه الوزارة المصرية من هذا الأمر لاخفاء فيه ولاغبار عليه ، فالحق واضح وواجب الحكومة بين ، وهو أن تشرع ماتحتاج إليه من القوانين لمراقبة هؤلاء المبشرين وأن تتفاوض فى هذه القوانين مع الدول التى تستمتع بالامتيازات مفاوضة مباشرة ، لاوساطة فيها للانجليز ، فلا ينبغى لوزارة مصرية أن تنظر فى هذه المسألة إلى الانجليز إلا كما تنظر إلى غيرهم من الأمم التى تستمتع بالامتيازات .